بمبلغ ٢,٥ مليون يورو

التوقيع على اتفاقية تنفيذ مشروع دعم تنمية الثروة الحيوانية بتعز وتهامة

صنعاء/سبأ

■ تم يوم أمس بوزارة التخطيط والتعاون الدولي التوقيع على اتفاقية تنفيذ مشروع دعم تنمية الثروة الحيوانية في تعز وتهامة بين الوزارة والوكالة الفرنسية للتنمية والممول من صندوق التضامن الفرنسي بمبلغ مليونين وخمسمائة ألف يورو.

وسيعمل المشروع الذي وقع اتفاقيته المهندس هشام شرف عبدالله وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي والن مورو سفير جمهورية فرنسا بصنعاء والمدير الاقليمي لمكتب الوكالة ومقره جيبوتي على تحسين سلالة الماعز وزيادة انتاجها وتنمية صناعة الاجبان.

وقال الدكتور غالب الارياني مدير عام الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والري مدير المشروع أن المشروع الذي سيتم تنفيذه منتصف الشهر القادم ويستمر أربعة أعوام سينفذ في منطقتين ريفيتين تشكل الثروة الحيوانية المرتبة الأولى في نشاطهما .. مشيرا إلى أن الهدف من المشروع هو التحسين المستمر لعائدات الاستثمارات الصغيرة الزراعية في مناطق أنشطة المشروع وتطوير الخدمات المهنية العامة والخاصة الداعمة للمنتجين، لافتا إلى أن هناك جهازا فنيا مساعدا من الجانب الفرنسي يتولى المساعدة والإشراف على كيفية تنفيذ المشروع ومساعدة الأهالي على اتخاذ الأساليب الحديثة لتربية الحيوانات وطريقة تكاثرها.

ويأتي توقيع هذه الاتفاقية في إطار جهود وزارة التخطيط والتعاون الدولي في استقطاب وبناء علاقة تعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية التي تعد الأداة التنفيذية لإدارة المشاريع الفرنسية في الدول النامية.

إقرار تشكيل لجنة عليا للحوار الاجتماعي بين أطراف العمل في بلادنا

صنعاء/سبأ/

■ أقر الاجتماع التنسيقي الخامس بين الادارة العامة لتنمية المراة العاملة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل والادارات ذات العلاقة في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني٠ امس تشكيل لجنة عليا للحوار الاجتماعي من الاطراف الثلاثة للعملية الاجتماعية /العمال ، وارباب العمل ، والحكومة/، وتتولى اللجنة مسالة عمل الدراسات اللازمة والبرامج المناسبة لنشر الوعي وتحقيق مبدأ الحوار الاجتماعي الثلاثي في اليمن بين العمال وارباب العمل والحكومة٠ والذي اصبح مطلبا دوليا هاما لتبادل الرأي للمساهمة في تنمية تطوير الاقتصاد الوطني ومعالجة القضايا المتعلقة به كما اقر الاجتماع الذي عقد بمبنى برنامج سوق العمل بصنعاء٠ استمرارية التواصل مع الجهات الدولية التي ترعى اصحاب العمل والعمال للتشاور وتطوير المهارات في تفعيل دور الحوار الاجتماعي، وفتح المجال امام المراة كاملا للمشاركة في الحياة العامة والتنمية الاقتصادية الى جانب الرجل ليخطو الحوار في المسار الصحيح ويصبح اكثر فاعلية٠ وفي بداية الاجتماع أكد الأخ عبدالكريم الارحبي وزير الشئون الاجتماعية والعمل على اهمية الحوار الثلاثي بين الممثلين عن العمال وارباب العمل والحكومة بما يحقق المصلحة المشتركة كون العلاقة بين الاطراف الثلاثة تكاملية واسياسية للتقدم والتطور٠٠ مشيرا الى حرص الوزارة على اشراك اطراف العمل الثلاثة في العملية التنموية من خلال توسيع قاعدة الحوار بينهم وتعريف كل طرف بوجهة نظر الاخر٠٠ وقال الارحبي ان الوزارة تدعم المراة العاملة٠ وتسعى لاشراكها في العمل والنشاط الاجتماعي بمختلف مجالاته٠ وذلك باعتبارها مكملة لنشاط الرجل. من جانبه استعرض الاخ يحيى الكحلاني رئيس اتحاد عام نقابات عمال اليمن٠ دور الاتحاد كوسيط في اقامة الحوار بين اصحاب العمل والعمال والجهات الحكومية بما يحفظ للاطراف الثلاثة حقوقهم ويزيد من عملية الانتاج ويساعد على رفاهية المجتمع وتحسين المستوى المعيشي للعاملين٠

فيما قام الدكتور علي محمد احمد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لقطاع علاقات العمل والاخت فوزية ناشر سيدة اعمال في الغرفة التجارية والصناعية بصنعاء، ونهلة ثابت عضوة اتحاد نقابات عمال اليمن٠ بتقديم تقرير عن نتائج مشاركتهم في الدورة الخاصة بتجربة الحوار الاجتماعي الثلاثي ، والتي اقيمت في مدينة تورين بايطاليا واستمرت اسبوعين من الشهر الجاري.

حضر افتتاح الورشة الاخوان عبده محمد الحكيمي وكيل اول وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ومحمد عبده سعيد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لقطاع القوى العاملة، ونجوى القصيمي خبيرة المرأة بمنظمة العمل الدولية٠

رئيس مصلحة الضرائب:

تخفيض نسبة الضريبة في قانون المبيعات إلى ٥٪ سيترتب عليه انخفاض أسعار معظم السلع بنسبة ٣٠٪

▫ أكد الأخ نعمان الصهيبي رئيس مصلحة الضرائب أن التعديلات الأخيرة التي اقترح مجلس الوزراء إدخالها على قانون الضريبة العامة على المبيعات لخفض نسبة الضريبة إلى ٥٪، ستؤدي إلى انخفاض الرسوم الضريبية على جميع أنواع السلع الأساسية وغير الأساسية والخدمات بنسب تصل إلى ٣٠٪ من القيمة الحالية للسلع خاصة. وأوضح الصهيبي في حوار مع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن التوجهات الحكومية لتخفيض النسبة العامة للضريبة إلى ٥٪ بدلا من ١٠٪ .جاء في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لتطوير النظام الضريبي في اليمن ،بما يساعد على القضاء على الإختلالات التي يعانيها الاقتصاد الوطني جراء ظاهرة التهريب التي تقدر نسبتها بأكثر من ٣٠٪ من إجمالي التجارة السنوية. وأكد أن التعديل الأخير في قانون الضريبة العامة على المبيعات والذي سيتزامن مع البدء باتخاذ إجراءات تعديل التعريفة الجمركية سينعكس على حالة الاستقرار الاقتصادي في البلاد ،مشيرا إلى أن الزيادة المتوقعة في أسعار السلع التي كانت تتمتع باعفاءات لن تتعدى ٢-١٪ (ريال إلى ريالان في السلعة التي تصل قيمتها ١٠٠ ريال).

وفيما يلي نص الحوار:

▫ صنعاء/ سبأنت/ أبوبكر عبدالله/..

س/ ماهي معطيات وحيثيات التعديلات الأخيرة على قانون ضريبة المبيعات ؟.

الصهيبي: التعديل جاء تنفيذا لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية التي قضت بتخفيض الرسوم الضريبية والجمركية من أجل تخفيف الأعباء الضريبية على المواطنين من جهة وإصلاح الإختلالات القائمة ومنها القضاء على التهريب وما يرافقها من مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية كبدت الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة تماما كما كبدت المواطن خسائر مالية وصحية من جراء المخاطر التي تهدد صحته بل حياته كل يوم جراء استخدامه للسلع المهربة والتي غالبا ما تكون سلع فاسدة ومنتهية الصلاحية او مغشوشة.

وقد جاء مشروع تعديل القانون المقدم لمجلس النواب ليخفض نسبة الضريبة إلى ٥٪ لجميع السلع بدلا من النسبة التي كانت مقرة سابقا وهي ١٠٪ . والنسبة المقترحة في مشروع التعديل ٥٪ ، موحدة لجميع أنواع السلع بما فيها السلع التي كان القانون يفرض عليها رسوما ضريبية تصل إلى ٣٠٪ وغيرها من السلع التي كانت نسبة الضريبة المقرة عليها ٢٥٪ ، ١٥٪ ، ١١٪ .. وعلى سبيل المثال كان الرسم الضريبي على السيارات ٢٥٪ وحاليا أصبحت ٥٪ .وايضا السلع الأخرى كانت نسبتها بين ١٥٪ ، ١٠٪ وانخفض الرسم الضريبي فيها إلى ٥٪ ، وبموجب التعديل الجديد فسوف تخضع لضريبة موحدة هي ٥٪ فقط بما فيها الخدمات.

● س/ هل سيطبق هذا الإجراء الضريبي على جميع السلع بدون استثناء؟

– الصهيبي/ سيطبق على جميع السلع عدا السجائر والسلاح والذخائر والقات وبالنسبة للخدمات سيطبق على الهاتف السيار.

نتائج ايجابية

● س/ ماهي النتائج الاقتصادية الإيجابية التي تتوقعونها جراء هذا التعديل؟

– الصهيبي/ القضية الأهم باعتقادي هي ظاهرة التهريب والتي تكبد الاقتصاد الوطني والمواطن على السواء خسائر كبيرة .. فالمواطن اليمني أصبح اليوم عرضه لأضرار وخسائر فادحة جراء استخدامه سلعا مهربة تكون إما مغشوشة أو منتهية الصلاحية أو أنها تعرضت للعطب أثناء عملية تهريبها إلى الداخل بصورة غير قانونية.

وبموجب التعديل الذي سيخفض نسبة الضريبة العامة على المبيعات إلى ٥٪ ،سيتم القضاء نهائيا على ظاهرة التهريب ،حيث أن انخفاض الرسوم الضريبية سيجعل من التهريب عملية غير مجدية بالنسبة للمهرب لأن هذا الإجراء سيفقد المهرب كل المزايا التي كان يحاول الحصول عليها من عمليات إدخال السلع إلى البلاد عن طريق التهريب ، وسيزيد من فعالية هذا الإجراء أنه سيتزامن مع إجراءات تخفيض وتوحيد التعريفة الجمركية إلى ٥٪ وهو الإجراء الذي من شأنه أن يخفض من أسعار السلع بسبب انخفاض كلفتها.

● س/ماهي المزايا الأخرى التي تتوقعون تحقيقها جراء هذا القرار ؟

– الصهيبي/ هناك الكثير من الميزات التي ستتحقق للمكلف وللإدارة الضريبة وللحكومة والمواطن ايضا .. فعندما تكون الضرائب بسيطة والضريبة محدودة تكون استجابة المكلف دائما مشجعة وايجابية نحو التعامل الرسمي مع الدولة في هذا الجانب .

ونحن نعرف أن المكلف عندما يلجأ للتهريب يتعرض للعديد من المخاطر ويعرض سلعه المهربة والمباعة للناس لأضرار كبيرة ، وبموجب التعديل الضريبي فسيكون المكلف في غنى عن التهريب لأن تكلفة التهريب ستكون في هذه الحالة اكبر من كلفة الضريبة ، وعندما يتعامل التاجر مع مؤسسات الدولة الرسمية في ظل الاستيراد المقنن والاستفادة من المميزات التي تمنحها الدول التي يستورد منها مباشرة فان ذلك سينعكس ايجابيا على الدولة وعلى المواطن الذي هو المستفيد الأول من ايرادات الدولة الضريبية من خلال المشاريع التي تمولها خزينة الدولة في بناء المدارس والمستشفيات وإيصال الخدمات وتعبيد الطرق وغيرها.

تخفيف في الأعباء

● س/ هل تعتقدون أن ثمة أعباء مفروضة على المواطن جراء ظاهرة التهريب ؟

– الصهيبي/ لا شك أن المواطن يتحمل العبء الأكبر من جراء هذه الظاهرة ، فالتهريب يتم حاليا من الدول المجاورة ، وبالتالي كلفة السلعة تكون كبيرة جدا على المهرب وهي ما تنعكس على التكاليف التي يتكبدها المواطن .. و التعديل القانوني الذي نحن بصدده يلغي تماما المزايا التي كان يوفرها التهريب للمهربين والتي كانت تشجعهم على الاستمرار بالتهريب .

سلع معفاة

● س/ هل هناك سلع معفاة من الضريبة ؟

– الصهيبي/ هناك مجموعة سلع تم إعفائها من الضرائب بموجب القانون وأهمها القمح والدقيق والأرز، والأمتعة الشخصية للمسافرين ، وبالنسبة للخدمات فكثير منها لا يزال في دائرة الإعفاء ، مثل الخدمات الصحية بشكل عام والخدمات التعليمية والكهرباء والمياه والنظافة وغيرها من الخدمات ، وأود الإشارة إلى أن النسبة المحددة بقرار التعديل تعد أقل ضريبة مطبقة في العالم كضريبة مبيعات وهذه العملية سيكون لها أثر إيجابي على المدى البعيد عندما يلتزم الناس بدفع الضرائب، حيث ستحقق الدولة نتائج إيجابية كما أن المواطن سيستفيد من نتائج ذلك على شكل مشاريع وخدمات في كل مناطق البلاد.

س/ تحدثتم عن أن المواطن سيستفيد من هذه التعديلات كيف سيكون ذلك ؟

الصهيبي/ بالتاكيد سيستفيد المواطن ، فالرسم الذي كان مفروضا على الضريبة العامة كان ١٠٪ وانخفض إلى ٥٪ كما انخفضت النسب الضريبية الكبيرة التي كانت مفروضة على السلع ، واعتقد أن التاجر لو تعامل مع الموضوع بامانة وصدق سوف يلمس المواطن مقدار التخفيض الحاصل في السلع خصوصا في ظل تطبيق اجراءات تخفيض التعرفة الجمركية وبالتالي يجب أن تعكس تلك التخفيضات نفسها على المواطن ، لكن مايؤسف له أن بعض التجار ضعاف النفوس يحاولون إقلاق الأمن العام برفع أسعار السلع وإن كان هناك حديث عن قانون فان أسعار السلع ترتفع حتى قبل تنفيذ القوانين ولا يحاولون الاستفادة من الانخفاضات الحاصلة في الرسم الضريبي والجمركي لمصلحتهم فقط.

السلع المعفية

● س/ إذا ما جمعنا التخفيض الحاصل في الرسم الجمركي مع التخفيض الحاصل في الرسم الضريبي كم تقدرون معدل الانخفاض المتوقع في السلع ؟

– الصهيبي :إذا كان هناك أمانه باحتساب الكلفة والرسوم الضريبة والجمركية فان أسعار السلع سينخفض بمعدل ٣٠٪ وبعضها سينخفض بنسبة ٢٥٪ ، وبالمقابل السلع التي كانت تتمتع بالإعفاء يفترض أن الزيادة في أسعارها لا تتعدى القيمة الحالية لأن الكلفة وهامش الربح الذي احتسب لها كانت في السابق كبيرة ثم انخفضت.

● س/ إلى أي مدى سيؤثر هذا الإجراء على كفاءة وقيمة التحصيل الضريبي برأيكم ؟

– الصهيبي : إذا ما حسبنا نسبة الفاقد من خلال التعديل السلبي للرسم الضريبي فان انخفاض حجم الإيرادات الضريبية أو العائد كبير جدا ومخيف.. ولكننا نتطلع من خلال تحسين اجراءات التحصيل وإقبال المكلفين على دفع الضريبة المستحقة عليهم إلى نتائج إيجابية لكنها لن تتحقق إلا على المدى المتوسط والبعيد أما في الوقت الحالي فان النتيجة ستكون سلبية بكل تأكيد ، وعلى المدى البعيد فان التزام التجار والمكلفين بتنفيذ قانون الضريبة العامة على المبيعات سيسهم كثيرا في تنظيم العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين حيث سيعتاد معظمهم على مسك السجلات واعتماد الحسابات والفواتير لأن العملية لم تعد معقدة كما كانت في السابق من خلال تعدد الرسوم الضريبة بل ستكون بعد إقرار التعديلات ونفاذها سهله للغاية بسبب توحيد النسبة العامة على الضريبة وفق قانون ضريبة المبيعات ، وما اود التاكيد عليه في الأخير هو أن الضريبة العامة على المبيعات او ضريبة القيمة المضافة لها ميزة أنها تفرض على من يستهلك أكثر في المجتمع.. ونحن نعرف أن من يستهلك أكثر في المجتمع هم المقتدرون والشرائح ذات الدخل المرتفع في المجتمع وبالتالي ينبغي عليهم دفع ضريبة للدولة ، أما المواطن العادي فلن يخضع لأية أعباء ضريبية بقدر ما سيكون هو المستفيد الأول من القانون ، ومن جهة ثانية فان النظام الضريبي برمته سيعمل على تنظيم آلية السوق وتشجيع الصناعات المحلية وسيعزز من الصادرات اليمنية التي اعفاها من الضريبة، كما سيعمل على ضبط الإستهلاك مما يؤدي الى تخصيص افضل للموارد.

غرفة تعز التجارية تشيد بقرار الحكومة تخفيض ضريبة المبيعات

تعز / سبأ/

■ أشاد الاخ مفيد عبده سيف مدير عام الغرفة التجارية الصناعية في محافظة تعز بقرار الحكومة الخاص باقتراح ادخال تعديلات على قانون ضريبة المبيعات لتخفيض النسبة من ١٠٪ الى ٥٪ تنفيذا لتوجيهات فخامة الاخ رئيس الجمهورية وكذا إعادة النظر بالقرار الذي اصدره البنك المركزي اليمني خلال الايام الماضية برفع نسبة الاحتياطي الالزامي على البنوك التجارية من ٢٠٪ الى ٣٠٪ واعتبر سيف هذا الاجراء الحكومي خطوة هامة من شأنها تطوير نشاط البنوك لخدمة الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات وهو ما ينعكس ايجابا على استقرار سعر الدولار٠٠ مؤكدا ان التجار سيلتزمون بالحد الادنى من هامش الربح خاصة بعد هذه التوجيهات الحكيمة للقيادة السياسية.

٩٣٥ مليون ريال قيمة الصادرات الوطنية عبر ميناء المخا

كتب/ يحيى سنان البعيثي

■،،، ذكر الأخ فيصل ناجي المهشمي مدير عام جمرك ميناء المخا أن قيمة الصادرات عبر الميناء بلغت خلال الربع الأول من العام الجاري ٩٣٥,٠٦٣,٢٢٠ ريالاً بزيادة قدرها ٤٤٥,٣٤٤,٩٢٦ ريالاً عن الفترة المقابلة لها من العام الماضي والتي بلغت قيمة الصادرات فيه ٤٨٩,٧١٨,٢٩٣ ريالاً، وبنسبة زيادة قدرها ٩٠٪.

وأضاف المهشمي لـ«الثورة» أن الرسوم الجمركية والعوائد الأخرى المحصلة من الواردات بلغت خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٥م الجاري ٣٢٨,٠٦٨,٣٩٣ ريالاً، وبزيادة قدرها ٦٤,١٨٣,٥٢٨ ريالاً عن الفترة المقابلة من العام ٢٠٠٤م التي بلغت الرسوم المرحلة فيها ٢٦٣,٨٨٤,٨٦٥ ريالاً، أي أن نسبة الزيادة للربع الأول من هذا العام بلغت ٢٤,٤٪ . وتأتي نسبة هذه الزيادة في الصادرات والرسوم الجمركية الأخرى في ميناء المخا في إطار التحسينات والمتابعة التي شهدها الميناء مؤخراً.

□■□■

اختتام الدورة التدريبية في التنمية المستدامة

كتب/حسين الكدس

■ اختتمت يوم أمس الدورة التدريبية لأعضاء اللجان المتخصصة في المجالس المحلية لمديريتي صنعاء القديمة والتحرير في مجال التنمية المستدامة والمشاركة المحلية لأعضاء المجالس المحلية والممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

حيث تلقى ٣٠ مشاركا في هذه الدورة التي استمرت خمسة أيام مفاهيم التنمية وأهمية عناصرها، ومقومات تفعيل الباب التاسع من قانون السلطة المحلية، وأساليب البحث السريع بالمشاركة وتحديد أولويات واحتياجات المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى عملية تحليل المشاكل والأهداف وعمل خطة تنمية المجتمع بالمشاركة وكذا إدارة الاجتماعيات وإعداد التقارير.

وفي نهاية الدورة تم توزيع شهادات الدورة على المشاركين.

«مقاصات الشيكات» في كتاب

■ صدر مؤخرا كتاب «مقاصة الشيكات» لمؤلفه عبدالله صالح الرباشي المشرف الفني لغرفة المقاصة في البنك المركزي اليمني.

وقد احتوى الكتاب على معلومات غزيرة عن الشيكات بمختلف أنواعها،ة غرفة المقاصة للتعاملات الالكترونية.

عدن: اختتام دورة المدربين على التخطيط و تحديد الاحتياجات

عدن/ افتكار السقاف

■ اختتمت أمس في المعهد المهني والتقني بعدن فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بالتخطيط وأساليب الاحتياجات التي نظمها صندوق التدريب المهني والتقني.

وهدفت الدورة إلى تدريب مدراء التدريب للتعرف على التخطيط وأساليب تحديد الاحتياجات التدريبية.

وعن الدورة وأهدافها أوضح الأخ محمد كاظم السعدي مدرب الدورة بانه من خلال تفاعل المشتركين المشرفين استطعنا رؤية التفاعل والتكامل من متطلبات التدريب المعاصرة والتكييف مع مستجدات صياغة وتشكيل ما تصبو إليه المؤسسات في هذه العملية التدريبية من خلال تشكيل فرق عمل يكون على رأسها الاخوة المشاركون في هذه الدورة لتكون قدرة تدريبية لتزيح ضبابية العوامل التي يمكن أن تعرقل العوامل المختلفة في تطوير أسس التدريب وتحديد تلك العوائق.